

إطار المساواة الخاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

لكل جهة من الجهات الفاعلة التي تُعنى بالعمل الإنساني دورٌ تلعبه



يتوجب على جميع الجهات الفاعلة التي تُعنى بالعمل الإنساني على كافة المستويات أن تُولي قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي الترتيب المناسب في سلم أولوياتها وذلك من أجل خلق وتنفيذ استجابات واسعة النطاق تُسهم في معالجة قضية حقوق واحتياجات النساء والفتيات بشكلٍ أفضل.

ويقدم إطار المساواة الخاص بالنوع الاجتماعي دليلاً للجهات التي تُعنى بالعمل الإنساني بدءاً من مقدمي الخدمة ووصولاً إلى الجهات المسؤولة عن تنسيق جهود برمجة الاستجابة والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي والمنظمات الرائدة في العمل الإنساني والمانحين حول الخطوات التي يُمكنهم اتخاذها للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي كلاً ضمن نطاق اختصاصه.

هذا ويُمكن لمنظومة العمل الإنساني ككل، من خلال تطبيق الإجراءات الواردة في هذا الإطار، أن تخصص المزيد من الجهود الميدانية وبصفة مستمرة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتقديم خدمات شاملة وعالية الجودة للنساء والفتيات.

ويسلط الإطار الضوء على العنف القائم على النوع الاجتماعي والحقيقة الفائلة بأن لكل جهة من الجهات الإنسانية دورٌ تلعبه، فهو يحدد المسؤوليات والأدوار للأطراف المختلفة ذات العلاقة استناداً إلى السياسات الحالية والمبادئ التوجيهية والممارسات الفضلى، كما يعمل للمرة الأولى على تجميع هذه التدابير العمليّة والتي تُثبت نجاعتها في وثيقة واحدة.

المانحون



التأهب

1. تحديد شركاء التنفيذ ممن يمتلكون قدرات فنية وموارد بشرية كافية و/أو قائمة بأسماء المختصين في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي لرفع القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ، ويشمل ذلك الحكومة المحلية كذلك المنظمات المحلية والمجموعات النسائية.

2. تخصيص الموارد اللازمة لدعم إجراءات التأهب الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، كالترتيب والتخطيط للطوارئ ما قبل الأزمة، وتحديد المسئوق لمواقع المختصين والإمدادات، ووضع قائمة بأسماء المختصين، وما إلى ذلك.

3. وضع الآليات المناسبة لضمان السرعة في تخصيص وصرف التمويل اللازم لدعم الموارد البشرية واستحداث الخدمات ولوضع وتنفيذ إجراءات التخفيف من المخاطر واليات التنسيق.

4. تخصيص الموارد اللازمة لتعزيز قدرات المنظمات المحلية والتنظيمات النسوية على الاستجابة لحالات الطوارئ.



تقييم الاحتياجات

1. تخصيص الموارد الضرورية لدعم نشر المختصين في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي ليقودوا عملية التقييم.

2. إدراج تقييم المخاطر/ تقييم جوانب الضعف المرتبط بالعنف القائم على النوع الاجتماعي كأحد المعايير المطلوبة في أي مقترح تمويل، وجعل ذلك إلزامياً.

3. إدراج العنف القائم على النوع الاجتماعي في استراتيجيات التمويل المجمع وحيث يصبح أحد معايير الاختيار والتي يتم بناءً عليها اتخاذ قرارات التمويل.



التخطيط الاستراتيجي للاستجابة

1. كقاعدة عامة، يتوجب الحصول على البيانات السكانية مقسمة حسب الجنس والفئة العمرية وغيرها من المتغيرات ذات الصلة سواء في المؤشرات أو الأهداف أو نقاط القياس المرجعية، حيثما أمكن ذلك.

2. وجوب شمول جميع مقترحات التمويل المقسمة شرخاً للكيفية التي سسهم من خلالها الإجراءات المقترحة في التخفيف من المخاطر المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

5. الحفاظ على مستوى التمويل المخصص ببرمجة الاستجابة والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي على ما هو عليه أو رفعه وفقاً لمتطلبات الخطة الاستراتيجية للاستجابة، بحيث يلبي الاحتياجات المتغيرة التي تضمن إدماج قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وتوفير القدرات اللازمة للتصدي له، والبحث في إمكانية التمويل الاستراتيجي متعدد السنوات للعنف القائم على النوع الاجتماعي حسب الحاجة.

4. إدماج برمجة الاستجابة والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي في قرارات تمويل الطوارئ من الصندوق المجمع [يرتبط بالموارد - منسق الشؤون الإنسانية (HC): الإجراء 1]

3. كسب تأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغيرها من المانحين في دوائر صنع القرار وحشد الموارد بهدف إيلاء تمويل برمجة الاستجابة والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي الأهمية المناسبة [يرتبط بالتنسيق الموارد - العنف القائم على النوع الاجتماعي: الإجراء 1]

2. الحفاظ على مستوى التمويل المخصص ببرمجة الاستجابة والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تظراً على الاستجابة لحالات الطوارئ، والاستجابة للاحتياجات المتغيرة ومنها ضرورة إدماج العنف القائم على النوع الاجتماعي في العمل الإنساني وتوفير القدرات اللازمة للتصدي له [يرتبط بالتأهب - المانحين: الإجراء 3]

1. تخصيص موارد مالية وبشرية خاصة ببرمجة العنف القائم على النوع الاجتماعي وزيادتها فور بدء الأزمة والتأكد من وضع ترتيبات مرنة بشأنها [يرتبط بالتأهب - المانحين: الإجراء 3]



حشد الموارد



التنفيذ والرصد

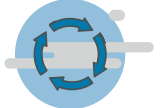
1. كقاعدة عامة، يتوجب الحصول على البيانات السكانية مقسمة حسب الجنس والفئة العمرية وغيرها من المتغيرات الهامة ذات الصلة في المؤشرات والأهداف ونقاط القياس المرجعية، حيثما أمكن ذلك.

2. إلزام الشركاء المنفذين باستيفاء متطلبات أساسيين على الأقل من إدارة برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ والإجراءات الأساسية الواردة في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي لكل قطاع في مقترحات المشاريع.

3. دعم إدماج استراتيجيات التخفيف من المخاطر المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياسات وخطط التطوير الوطنية والمحلية، وتخصيص التمويل اللازم لاستدامة هذه التدابير.

5. كسب تأييد السلطات الوطنية والمحلية لمراجحة وتبني تشريعات وسياسات (ويشمل ذلك القوانين والسياسات العرفية) تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات.

منسقو الشؤون الإنسانية



التأهب

1. الدعوة إلى إيجاد آلية تنسيق عملية/ فعالة للعنف القائم على النوع الاجتماعي داخل الفريق القطري للعمل الإنساني.

2. الاجتماع بشكل دوري مع الجهة الرئيسية المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمجموعات الفرعية وغيرها من الجهات ذات العلاقة ودعم عملها.

3. إدراج جميع المخاوف والأولويات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن جهود المناصرة المبنية مع جميع الأطراف ذات العلاقة، والتي تشمل الأطراف المقابلة من الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني.

4. دعم تطبيق المبادئ التوجيهية الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي

5. إدراج الالتزامات الخاصة بمنع والتخفيف من والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الميثاق الخاص بمنسقي الشؤون الإنسانية - منسق الإغاثة في حالات الطوارئ HC-ERC.

6. تفعيل سياسة «عدم التسامح» تجاه الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب الفاعلين، في العمل الإنساني، بما يتماشى مع نشرة الأمين العام ST/AMIN/2003/13/SGB.



تقييم الاحتياجات

1. كسب التأييد ودعم الجهود الرامية إلى إدراج العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع التقييمات والتحليلات المشتركة للاحتياجات؛ والسعي للحصول على دعم مختص في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي عند اللزوم.

2. العمل على تشجيع الهيئات وقادة المجموعات على إدماج العنف القائم على النوع الاجتماعي في مبادرات الرصد والتقييم التي تقوم بها هذه الهيئات والمجموعات.

3. الدعوة إلى اتخاذ تدابير للصدى للعنف القائم على النوع الاجتماعي باعتبارها تدابير مُنفذة للحياة حتى في ظل غياب البيانات.

4. الاجتماع بشكل مباشر مع المنظمات المحلية والتنظيمات النسائية لاستطلاع آرائهم حول الاحتياجات والاستجابة ذات الأولوية



التخطيط الاستراتيجي للاستجابة

1. الاستفادة من المعلومات المتوفرة حول الفجوات القائمة في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمخاطر المرتبطة به والتي تم تحديدها في تقرير استعراض الاحتياجات الإنسانية (HNO) ودراسات تقييم الاحتياجات عند وضع الأهداف الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية للاستجابة/خطة الاستجابة الإنسانية SRP/HRP [يرتبط بالتأهب - المختصين في قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي: الإجراء 1؛ وبالتنسيق بين التأهب - قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي: الإجراء 2]

2. ضمان شمول خطة الاستجابة الاستراتيجية/خطة الاستجابة الإنسانية SRP/HRP على الإجراءات الأساسية التي تم تحديدها في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي وضمن تنفيذ الأقسام.



حشد الموارد

1. شمول الاحتياجات الخاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في نداءات الأمم المتحدة (SRP)، الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ CERF، الصندوق المجمع، النداء العاجل (Flash)، وتنظيم منندبات خاصة لدعوة الجهات المانحة لتقديم التمويل اللازم لبرامج العنف القائم على النوع الاجتماعي

2. كسب تأييد المانحين والشركاء وغيرهم لتأمين الموارد اللازمة لدعم الإجراءات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي باعتبارها تدابير تُسهم في إنقاذ الأرواح وللتصدي لأي نقص في تمويل برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي. [يرتبط بالتنسيق بين الموارد - العنف القائم على النوع الاجتماعي: الإجراء 3]

3. إدراج الإجراءات الأساسية التي تضمنتها المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي عند صياغة المسودات الأولى للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (CERF) والنداءات العاجلة من جانب كل القطاعات.



التنفيذ والرصد

1. تنفيذ الإجراءات الأساسية ذات الصلة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والرقابة عليها ضمن الخطة الاستراتيجية للاستجابة والتقارير القطرية السنوية.

2. تعزيز مشاركة شمول النساء والفتيات في تخطيط وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم التدخلات الإنسانية عبر جميع المجموعات/القطاعات.

3. دعوة الأطراف الوطنية المقابلة لإدماج استراتيجيات التخفيف من المخاطر المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وتخصيص التمويل الضروري للحفاظ على استدامة هذه التدابير.

4. تفعيل سياسة «عدم التسامح» تجاه الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب المعنئين بالعمل الإنساني، بما يتماشى مع نشرة الأمين العام ST/AMIN/2003/13/SGB.

الفرق القُطرية للعمل الإنساني

1. ضمان إيجاد آلية تنسيق فعالة للعنف القائم على النوع الاجتماعي على المستوى الوطني ودون الوطني [يرتبط بالتنسيق بين التأهب - العنف القائم على النوع الاجتماعي: [الإجراء 1]
2. التأكد من أن الفريق القُطري للعمل الإنساني يضمن الجهة التي تقود برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي.
3. إدراج جميع المخاوف والأولويات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن استراتيجيات وخطط عمل الفريق القُطري؛ مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية وضع خطة عمل خاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والموافقة عليها - في حال اقتضى الأمر.
4. التأكد من وضع المخاوف والأولويات المترتبة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي على أجندة اجتماعات الفريق القُطري على نحو منظم [يرتبط بالتأهب - منسق الشؤون الإنسانية [الإجراء 3]
5. إدراج المخاوف المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن تقييم الطوارئ وتقييم التأهب كذلك في جميع الخطط وبرامج التدريب والأدوات ذات الصلة.
6. عقد تدريب مشترك حول قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والحماية والنوع الاجتماعي لجميع أعضاء الفريق القُطري.
7. إدراج الالتزامات الخاصة بمنع والتخفيف من والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي في اتفاقية الفريق القُطري.



1. إشراك مختصين في العنف القائم على النوع الاجتماعي في فرق التقييم وفي تصميم أدوات ومنهجيات التقييم.
2. الحرص على تقسيم البيانات المتضمنة في تقييمات الاحتياجات المشتركة حسب الجنس والنوع الاجتماعي وغيرها من عوامل الضعف بشكل كامل.
3. إشراك مختصين في العنف القائم على النوع الاجتماعي للتأكد من وجود أسئلة ومؤشرات للعنف القائم على النوع الاجتماعي عند جمع البيانات إما بشكل مباشر أو بالإنابة.
4. الدعوة إلى اتخاذ تدابير للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي باعتبارها تدابير منفذة للأرواح، حتى في ظل غياب البيانات.



1. التأكيد على ضرورة شمول خطة الاستجابة الاستراتيجية/خطة الاستجابة الإنسانية على إجراءات تتصدى للفجوات والمخاطر المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تواجه النساء والفتيات والتي جرى تحديدها في تقرير استعراض الاحتياجات الإنسانية ودراسات تقييم الاحتياجات [يرتبط بالتأهب - المختصين في العنف القائم على النوع الاجتماعي: [الإجراء 1] وبالتنسيق بين التأهب - العنف القائم على النوع الاجتماعي: [الإجراء 2]
2. المطالبة بتقسيم جميع البيانات السكانية حسب الجنس والفئة العمرية وغيرها من المتغيرات ذات الصلة سواء في المؤشرات أو الأهداف أو نقاط القياس المرجعية، حيثما أمكن ذلك [يرتبط بالخطة الاستراتيجية للاستجابة - المانحين: [الإجراء 1]
3. التأكد من تخصيص حيز في المنديات الخاصة بتنسيق العمل الإنساني لطرح المخاوف والأولويات وأخر المستجدات المترتبة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي [يرتبط بالتأهب - منسق العمل الإنساني: [الإجراء 4]



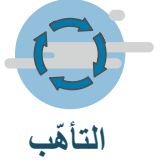
1. دعوة الجهات المانحة وغيرها من الأطراف المعنية بالعمل الإنساني إلى رصد الموارد اللازمة للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
2. الحاجة إلى الرقابة على وتنوع متطلبات التمويل والمساهمات الخاصة بالقطاع من خلال خدمة التتبع المالي (FTS) لتحديد العجز في تمويل العنف القائم على النوع الاجتماعي.
3. حشد الدعم من أجل إدراج الإجراءات الأساسية التي تضمنتها المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي عند صياغة عدو صياغة عدو للصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ (CERF) والنداءات العاجلة من جانب كل القطاعات.



1. التأكد من مناقشة المخاوف والأولويات وأخر المستجدات المترتبة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي خلال اجتماعات الفريق القُطري بصورة منتظمة، وحيث تكون جزءاً من التحديثات الصادرة ومن المواد الهادفة إلى كسب التأيد ومواد الاتصال.
2. دعم التنفيذ والتنسيق وفقاً لما هو منصوص عليه في الجزء الخاص بـ «ضمان التنفيذ» الوارد في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
3. ضمان إدراج العنف القائم على النوع الاجتماعي في جهود الرقابة والتحليل المستمرة وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لنقاشات الفريق الوطني ولاتخاذ القرارات.
4. تطبيق إجراءات العمل الموحدة الخاصة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (PSEA) بين الهيئات.



الهيئات المسؤولة عن إدماج العنف القائم على النوع الاجتماعي



التأهب

1. التأكد من إمكانية وصول الموظفين والمهام بجدول التدابير الأساسية الواردة في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي والخاصة بقطاعاتهم ذات العلاقة.

2. إدراج التدابير الأساسية الواردة في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في خطط الطوارئ ونشاطات التأهب.

3. تكليف ضباط الاتصال بالمشاركة في المجموعات الفرعية للعنف القائم على النوع الاجتماعي ودعمهم للتأكد من تدفق المعلومات حول الاحتياجات والمخاطر والخدمات المتوفرة وآليات الإحالة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها من المعلومات.



تقييم الاحتياجات

1. تحديد أسماء المختصين في العنف القائم على النوع الاجتماعي لضمان القدرة على سد الاحتياجات المفاجئة ودعم جميع المجموعات/القطاعات في إدماج الإجراءات الأساسية الواردة في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في الاستجابة.

2. التشاور مع الهيئات المتخصصة في العنف القائم على النوع الاجتماعي والمنظمات المحلية والتنظيمات النسوية بشأن وضع أسئلة ووسائل تقييم تهدف إلى تحديد المخاطر التي تواجه النساء والفتيات.

3. شمول الإجراءات الأساسية ذات الصلة والواردة في المبادئ التوجيهية في نشاطات التقييم [يرتبط بالتقييم – المختصين في العنف القائم على النوع الاجتماعي: الإجراء 1]



التخطيط الاستراتيجي للاستجابة

1. إدماج النشاطات والمؤشرات المكثفة حسب السياق ذات الصلة والواردة في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في خطط المجموعات.

2. الاستفادة من المعلومات المتوفرة حول الفجوات القائمة في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والمخاطر المرتبطة به والتي تم تحديدها في تقرير استعراض الاحتياجات الإنسانية ودراسات تقييم الاحتياجات في توفير المعلومات اللازمة لوضع خطط المجموعات والمساهمة في وضع الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الاستراتيجية/ضمن خطة الاستجابة الإنسانية.

3. تطبيق معايير تصميم البرنامج التي تتطلب وضع مؤشر إلى مؤشري رصد على الأقل من المجالات المواضيعية ذات الصلة المذكورة في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في خطط المجموعات الفردية.

4. إدراج تدابير التخفيف من المخاطر المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، التي تتماشى مع الأجزاء ذات الصلة في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، في خطط وبرامج الاستجابة للهيئات.



حشد الموارد

1. استخدام نتائج تحليل العنف الاجتماعي وتحليل العنف القائم على النوع الاجتماعي على مستوى القطاعات كذلك المعلومات حول مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في تحديد أولويات التمويل.

2. وضع مقترحات تغطي قطاعات متعددة لضمان وجود مقاربة شاملة للاستجابة لـ وللوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي [يرتبط بالموارد –المختصين بالعنف القائم على النوع الاجتماعي: الإجراء 2]

3. تعيين ضباط اتصال للعنف القائم على النوع الاجتماعي في كل قطاع/مجموعة والتأكد من طرح مخاوف كل مجموعة للمناقشة خلال اجتماعات الفرق القطري للعمل الإنساني واجتماعات المجموعات.

4. إضافة التقارير الدورية حول جهود إدماج العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى تقارير الإنجاز الداخلية والخارجية.



التنفيذ والرصد

1. وضع وتنفيذ خطط عمل للقطاعات تتضمن مراحل الأداء/التطور والتي تشمل الإجراءات والمؤشرات الأساسية الواردة في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

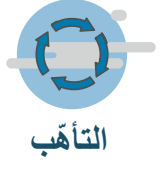
2. وضع وتنفيذ سياسات/معايير/مبادئ توجيهية وخطط ومقترحات للاستجابة على مستوى المؤسسة لضمان الوقاية والتخفيف من والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي (حيثما كان ذلك مناسباً)، وإدراجها في كافة البرامج.

3. تعيين ضباط اتصال للعنف القائم على النوع الاجتماعي في كل قطاع/مجموعة والتأكد من طرح مخاوف كل مجموعة للمناقشة خلال اجتماعات الفرق القطري للعمل الإنساني واجتماعات المجموعات.

4. إضافة التقارير الدورية حول جهود إدماج العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى تقارير الإنجاز الداخلية والخارجية.

الأطراف التي تقود عملية تنسيق العنف القائم على النوع الاجتماعي

1. كسب التأييد والتوصل لإجماع حول الهيكلية والشروط المرجعية لآلية تنسيق برمجة الاستجابة والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي [يرتبط بالتأهب - منسق الشؤون الإنسانية: الإجراء 1]



2. العمل على جمع وحصر ومشاركة ما يتوفر من معلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي (كطبيعة ونطاق العنف القائم على النوع الاجتماعي والنشاطات القائمة والفجوات)، وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لخطط التأهب.

3. التأكد من أن تعمل آلية/اليات التنسيق الخاص بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وبشكل واضح على إشراك الحكومات والمنظمات المحلية والتنظيمات النسوية وتيسير مشاركتها الفاعلة في الاجتماعات.

4. تكليف مختصو اتصال العنف القائم على النوع الاجتماعي بالمشاركة في اجتماعات المجموعات الفرعية الأخرى للتأكد من تدفق المعلومات حول الاحتياجات والمخاطر والخدمات المتوفرة واليات الإحالة، وغيرها من معلومات.

5. نشر الأدلة المتعلقة بالمجالات المواضيعية ذات الصلة بالمبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي والتأكد من فهم كل جهة لدورها في منع والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

1. الاضطلاع بدور القيادة في إعداد تقييمات خاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي للمساهمة في تأمين المعلومات اللازمة لكل من SRP, HRP وغيرها من جهود التخطيط والمناصرة (إذا لزم الأمر).



2. كسب تأييد مجموعة الحماية وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الدولي والوطني لضمان فعالية مجموعة العنف القائم على النوع الاجتماعي الفرعية وحصولها على الموارد الكافية على المستويين الوطني ودون الوطني.

3. التأكيد على أن غياب البيانات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يوشر بالضرورة على انخفاض عدد الحالات التي تتعرض لهذا النوع من العنف، كذلك التأكيد على ضرورة إطلاق الخدمات والذي يجب أن يكون على سلم الأولويات، ورفع الوعي بشأن ذلك.

1. التأكيد على أهمية اعتبار العنف القائم على النوع الاجتماعي كأحد أكبر المخاوف التي يجب اتخاذ إجراءات بشأنها في خطط الاستجابة التمهيديّة وفي SRPs/HRPs وفي طلبات التمويل المرتبطة بها.



2. صياغة رسائل أساسية ترتبط بمخاطر واحتياجات العنف القائم على النوع الاجتماعي في السياق المعني وذلك بالشراكة مع مختصين في العنف القائم على النوع الاجتماعي والحكومات والمنظمات المحلية والتنظيمات النسوية وتحديث هذه الرسائل بصورة دورية لبتن مشاركتها مع منسق الشؤون الإنسانية والفريق الوطني للعمل الإنساني وغيرهم. [يرتبط بـ SRP المختصين في: العنف القائم على النوع الاجتماعي الإجراء 2]

3. التنسيق مع الحكومات والمنظمات المحلية والتمهيدية النسوية للتأكد من مشاركتهم الفاعلة في تطوير الـ SRPs/HRPs.

التخطيط الاستراتيجي للاستجابة

1. التأكد من إدراج احتياجات برمجة الاستجابة والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع عمليات تمويل العمل الإنساني ذات الصلة (النداءات الموحدة CAP، CERF، Flash وغيرها من النداءات) وفي جميع خطط العمل الإنساني [يرتبط الموارد - HC: الإجراءات 1-3]



2. متابعة وتحديد العجز في تمويل برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي والنقص في الموارد اللازمة على نحو دوري، ودعوة المانحين والفريق الوطني للعمل الإنساني لسد الفجوات. [يرتبط بالموارد - المختصين في العنف القائم على النوع الاجتماعي: الإجراء 3]

3. توجيه انتباه مجموعة الحماية والفريق الوطني للعمل الإنساني وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى الاحتياجات من الموارد (المالية والإنسانية) اللازمة لدعم جهود تنسيق برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي.

1. العمل كأخر جهة يعول عليها في تقديم خدمات الاستجابة والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي (الجهة القيادية).



2. العمل على إيجاد مسارات للإحالة والتنسيق بينها ووضع إجراءات العمل القياسية الخاصة بها، لدعم الوصول الآمن للناجين من العنف القائم على النوع الاجتماعي للخدمات متعددة القطاعات.

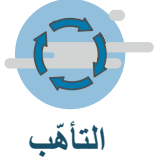
3. مراقبة مستويات التمويل لتدخلات العنف القائم على النوع الاجتماعي (ويشمل ذلك الدعم للمجموعات الأخرى حسب الحاجة) وتوحيد (أو تجميع) التقارير.

4. تعيين ضباط ارتباط للعنف القائم على النوع الاجتماعي في القطاعات/المجموعات الأخرى والتأكد من تسليط الضوء على المخاوف المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي التي ترد من مختلف المجموعات ليتم مناقشتها في اجتماعات الفريق الوطني واجتماعات المجموعات.

5. القيام بنشاطات مناصرة مطلعة تستند إلى المعلومات حول احتياجات وأولويات النساء والفتيات من خلال المنابر المحلية والدولية.

التنفيذ والرصد

الهيئات التي تمتلك برامج متخصصة وخبرة في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي



التأهب

1. جمع وحصر ومشاركة ما يتوفر من معلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي (كطبيعية ونطاق العنف القائم على النوع الاجتماعي والنشاطات القائمة والفجوات) وذلك لتوفير المعلومات اللازمة لخطط الطوارئ والتأهب.
2. الاحتفاظ بقائمة بأسماء مختصين في العنف القائم على النوع الاجتماعي لضمان القدرة على سد الاحتياجات المفاجئة ودعم الاستجابة للحالات الطارئة.
3. تأسيس شراكات ووضع خطط تأهب تشمل وتستند إلى المعلومات التي توفرها الحكومة والمنظمات المحلية والتنظيمات النسوية [يرتبط بالتأهب - المانحين: الإجراء 4]
4. تعزيز قدرات الأطراف الأخرى ذات العلاقة، والتي تشمل المنظمات المحلية والمجموعات النسائية، بهدف منع والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي [يرتبط بالتأهب - المانحين: الإجراء 4]
5. كسب تأييد الفريق الوطني ومنسق الشؤون الإنسانية والمجموعات/القطاعات لإدماج الإجراءات الأساسية ذات العلاقة الواردة في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي في خطط الطوارئ ونشاطات التأهب.
6. التأكيد على أن غياب البيانات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يؤثر بالضرورة على انخفاض عدد الحالات التي تتعرض لهذا النوع من العنف، كذلك التأكيد على ضرورة إطلاق الخدمات والذي يجب أن يكون على سلم الأولويات، ورفع الوعي بشأن ذلك.



تقييم الاحتياجات

1. الاضطلاع بدور القيادة في إعداد تقييمات خاصة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي (في حال لزم الأمر) للمساهمة في تأمين المعلومات اللازمة لكل من HNO, SRP, HRP وغيرها من جهود التخطيط والمناصرة.
2. دعوة منسق الشؤون الإنسانية/ الفريق القطري والمجموعات/القطاعات لإدماج الإجراءات الأساسية ذات العلاقة الواردة في المبادئ التوجيهية للعنف القائم على النوع الاجتماعي ضمن نشاطات التقييم.
3. المشاركة في التقييمات الأولية السريعة متعددة القطاعات من خلال الانضمام لفرق التقييم والمساهمة في وضع الأدوات والأسئلة وغيرها، لضمان إيلاء الاهتمام اللازم للعنف القائم على النوع الاجتماعي ولتعزيز الممارسات الأخلاقية في جمع البيانات. [يرتبط بالتقييم - منسق الشؤون الإنسانية: الإجراء 4]
4. التأكيد على أن غياب البيانات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي لا يؤثر بالضرورة على عدم وجود حالات تتعرض لهذا النوع من العنف، كذلك التأكيد على ضرورة إطلاق الخدمات والذي يجب أن يكون على سلم الأولويات، ورفع الوعي بشأن ذلك.



التخطيط الاستراتيجي للاستجابة

1. إدراج الشراكة مع المنظمات المحلية والتنظيمات النسوية في التخطيط الخاص بهيئات محددة.
2. الدعوة إلى إدراج الإجراءات المتعلقة بالفجوات والمخاطر المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تواجهها النساء والفتيات ضمن الـ SRP/ HRP والتي تم تحديدها في الـ HNO وفي التقييمات الأخرى ذات الصلة.
3. تسليط الضوء على أولويات الاستجابة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، والتي تشمل الأولويات التي تحددتها المنظمات المحلية والمجموعات النسوية، خلال جميع الاجتماعات مع المانحين للأعمال الإنسانية وصناع القرار.



حشد الموارد

1. وضع مقترحات تضمن إيجاد نهج شامل للاستجابة ومنع العنف القائم على النوع الاجتماعي [يرتبط بالموارد - المناصبون: الإجراء 2]
2. الدعوة إلى تأمين موارد لبرمجة الاستجابة والحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي بناءً على حجم المخاطر والاحتياجات والأولويات على مستوى الدولة والمستوى الإقليمي والدولي.
3. دعم آلية تنسيق العنف القائم على النوع الاجتماعي وذلك لتتبع وتحديد العجز في تمويل برامج العنف القائم على النوع الاجتماعي والموارد اللازمة ليتم أخذ ذلك بعين الاعتبار في نشاطات المناصرة رفيعة المستوى.



التنفيذ والرصد

1. إعطاء الأولوية في العمل لإطلاق خدمات للعنف القائم على النوع الاجتماعي لتلبية الاحتياجات التي تم تحديدها ولضمان الوصول إلى الناجين.
2. تحديث المعلومات التي تساعد في فهم مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي أو نطاق تغطية الخدمات أو أولويات العمل في سياقات محددة بصورة دورية، ومن ثم مشاركة المعلومات مع آلية التنسيق المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.
3. إطلاق حملات مناصرة تستند إلى المعلومة حول احتياجات وأولويات النساء والفتيات سواء في الاجتماعات الثنائية، أو من خلال المنصات التي تجمع بين الهيئات المختلفة، وغيرها من فرص اللقاء باهم صناع القرار، منذ بدء حالة الطوارئ وطيلة أمدها.
4. العمل على إدراج التقارير الدورية حول نشاطات منع والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي المقدمة للناجين ضمن تقارير الإنجاز الداخلية والخارجية.

يشكّل إطار المساءلة الخاص بالتنوع الاجتماعي عنصراً أساسياً في تحقيق أهداف نداء من أجل العمل/الدعوة إلى العمل من أجل توفير الحماية من العنف القائم على التنوع الاجتماعي في حالات الطوارئ – والذي يضمن تأمين خدمات آمنة وشاملة ومنقّدة للحياة للنّاجين من العنف القائم على التنوع الاجتماعي وتخفيف المخاطر المرتبطة به - خلال كل استجابة إنسانية ومنذ المراحل الأولى لنشوب الأزمة. وهذا وقد تبنّت الدعوة إلى العمل هذا الإطار، والذي وضعته الشراكة الحالية للمساءلة، عام ٢٠١٨ كوسيلة لتنفيذ خارطة الطريق الخاصة بها. وبما أن جميع الأطراف الفاعلة على المستويين العالمي والمحلي تستخدم هذا الإطار لاتخاذ الإجراءات اللازمة، يمكن للمنظومة الإنسانية اغتنام الفرصة بالعمل على خلق استجابة قوية ومنسّقة ومُستدامة تساعدنا على الوفاء بالتزاماتنا الجماعية تجاه النساء والفتيات.

